البعد التَّداولي لاختلاف الحركة في المشغول عنه
مقاربة وظيفية

د.محمد يحيى محمد أحمد الكيلاني*

dr.malekelkilany@gmail.com

ملخص

بُنيت ظاهرة الاشتغال على قاعدة "**أنَّ كلَّ منصوب لا بُدَّ له من ناصب**" إن لم يكن ظاهرًا فمقدَّر؛ ولذا فهو يُمثِّلُ ظاهرة خلافية بين النُّحاة قدماء ومحدثين، ولكن هذا الاختلاف ليس في وجوده؛ لأنَّه لا أحد يستطيع أن يُنكر شواهده في اللغة وتواترها خاصة في القرآن الكريم، ولكنَّ الاختلاف بينهم وقع في تفسير وجوه إعرابه وعامله.

ولا شكَّ أنَّ الذي دفعهم إلى هذا الاختلاف وتلك التقديرات هو الصَّنعة الإعرابية التي أدَّت – في بعض الأحيان – إلى إفساد المعنى لكثرة التَّفريعات والتخريجات عند بعض النُّحاة حتى أنَّ بعضهم – قدماء ومحدثين – قد نادى بإلغاء هذا الباب.

ولتوضيح ذلك فقد اتخذ البحث عيِّنة من نصوص العربية وشواهدها بهدف إعادة قراءة التراث وتطوير أفكاره وفق منظور نظرية النحو الوظيفي «Grammar Functional»، ومن ثَمَّ إعادة النَّظر في توجيه النُّحاة للكشف عن المفارقة في المعنى بين الاسم إذا كان مرفوعًا أو منصوبًا، ومن ثَمَّ سيكون هذا البحث محاولة لبيان وظيفة أسلوب الاشتغال في أداء المعنى مُستعينًا بما قدَّمه النَّحو الوظيفي لبيان الاختلاف في الوظائف التداولية سواء أكانت داخلية أم خارجية.

الكلمات المفتاحية: المقاربة – الوظيفية – الاشتغال – الانعكاسات – البؤرة

* مدرس - قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب - جامعة حلوان

- المقدِّمة:

تُعدُّ قضية الاشتغال واحدة من أهم القضايا النَّحوية التي يتجلَّى من خلالها الجهد الذي بذله النُّحاة في توجيه هذه القضية، وخصوصًا في بيان المفارقة بين نظريتهم والواقع اللغوي مما أثار اضطرابا في آرائهم لكثرة التفريعات والمذاهب بين مؤيد ومعارض، ومن ثَمَّ تفاوتَ أسلوبُ النُّحاة في تعريفهم للاشتغال بين الإيجاز والإطناب بيد أنَّهم اتفقوا – قدماء ومحدثين – على أنَّ الفعل الشاغل قد اشتغل في ضميره؛ ولذلك لا يعمل في الاسم المتقدِّم المنصوب؛ لأنَّ الفعلَ المتعدِّي لواحد لا يعمل في معمولين في آن واحد.

ولعلَّ "العقبة التي لَوت طريق النُّحاة هي أنَّ الفعل قد نصب الضمير واستوفى بذلك عمله، فليس له أن ينصب الاسم المتقدِّم بعد ما شغل بضميره، واضطروا بحكم نظرية العامل وحكم فلسفتهم فيها أن يقدروا لنصب هذا الاسم عاملا محذوفا واجب الحذف، يفسر الفعل المذكور".(١)

ومِنْ ثَمَّ فإن هذا البحث يسعى إلى دراسة قضية الاشتغال من خلال إعادة قراءة التُّراث اللغوي والنحوي برؤية عصرية وفق منظور النحو الوظيفي للكشف عن مكامن هذه المشكلة في النَّحو العربي، ومناقشة معنى الاشتغال ودراسة جوانبه المختلفة مما يدعونا إلى النَّظر في تأويلات النُّحاة وتخريجاتهم للكشف عن أسرار هذا الباب، والتخلُّص من كثرة التعقيدات والتقديرات والتعليلات التي حلَّت به، وربط المعنى فيه بالإعراب ليكون قريبا من وظيفة النحو الحقيقية، كما يدعو البحث إلى إعادة توجيه تراكيب هذا الباب توجيها يبعده عن منطقية العرض وفلسفة الصِّناعة؛ وذلك لتدرك خصائصه ومميزاته، ولا شكَّ أنَّ هذه الدراسة تأتي تعزيزا لِما سبقها من دراسات جاء بعضها منطويا على ما ذكره

المتقدمون، وبعضها الآخر مناديا بما نادى به ابن مضاء[٢]، إلا أنَّها تمتاز عنها في أنَّها تعمل على توجيه آراء النُّحاة بما يتناسب مع تجديد الرؤية العصرية معتمدا في ذلك على المنهج التحليلي القائم على وصف الظاهرة واستنباط مدلولاتها التي تتنوع باعتبار تباين استراتيجية الخطاب بين المتكلم والمخاطب.

- تمهيد:

بُنيت ظاهرة الاشتغال على قاعدة "**أنَّ كلَّ منصوب لا بُدَّ له من ناصب**" إن لم يكن ظاهرًا فمقدَّر[٣]؛ ولذا فهو يُمثِّلُ ظاهرة خلافية بين النُّحاة قدماء ومحدثين، ولكن هذا الاختلاف ليس في وجوده؛ لأنَّه لا أحد يستطيع أن يُنكر شواهده في اللغة وتواترها خاصة في القرآن الكريم، ولكنَّ الاختلاف بينهم وقع في تفسير وجوه إعرابه وعامله؛ فلمَّا كان الفعلُ ناصبًا للضمير العائد على الاسم المتقدِّم فلا يجوز أن يعمل في الاسم المتقدِّم، ومن ثَمَّ قدَّر بعض النُّحاة عاملا آخر من لفظ العامل الموجود أو معناه، وعلى هذا الرَّأي يُصبح أسلوب الاشتغال جملتين لا جملة واحدة فيكون من باب تكرار الجمل، وبعضهم الآخر لم يقدِّر بل جعل العاملَ الموجود ناصبًا للاسم الظَّاهر والضَّمير معًا، وعلى هذا الرَّأي يُصبح الاشتغال جملة واحدة لا جملتين، وهذا نوع آخر من التَّكرار، إلا أنَّه تكرار للمعمول دون العامل فإذا كان الأول من باب تكرير الجمل، فإنَّ الثاني من باب تكرير المفردات، وكلاهما يفيد التَّأكيد ولكن بنسب متفاوتة؛ وإلا لما تغيَّرت العلامة الإعرابية في المشغول عنه.

ولا شكَّ أنَّ الذي دفعهم إلى هذا الاختلاف وتلك التقديرات هو الصَّنعة الإعرابية التي أدَّت – في بعض الأحيان – إلى إفساد المعنى لكثرة التَّفريعات والتخريجات عند بعض النُّحاة حتى أنَّ بعضهم – قدماء ومحدثين – قد نادى

بإلغاء هذا الباب نظرًا لصعوبته وكثرة تفريعاته وتقديراته بناء على الدَّعوة إلى إلغاء فكرة العامل التي تقوم على التَّوهم.(٤)

وعلى الرَّغم من مطالبة بعض العلماء بإلغاء العامل إلا أنَّنا لم نجد منهم مَنْ جاء ببديل مناسب يمكن الاعتماد عليه؛ ولذا لم يكن كلام النُّحاة عن العامل لغوًا، وإنَّما كان ذلك من باب التَّيسير لفهم بعض النُّصوص، ولعلَّ الدَّافع وراء المطالبة بإلغاء العامل ومن ثَمَّ باب الاشتغال أو المطالبة بإدراجه ضمن أبواب النَّحو سواء المبتدأ والخبر في حالة الرَّفع أو المفعول به في حالة النَّصب كان أيضًا من باب التيسير، إلا أنَّ تواتر نصوص عربية في الاستعمال اللغوي يقف شاهد إثبات على وجود هذه الظَّاهرة في وجه كلِّ مَن طالب بإلغائها أو حذفها من كتب النَّحو، مما يجعل من الاشتغال تركيبًا متميِّزًا عن غيره؛ ولذا وضعه العلماء في باب مستقل لإظهار تفرُّده، وهذا يدفعنا إلى القول بأنَّ الهدف من التيسير بتقدير العامل المحذوف كان تقريب المعنى، وليس الهدف منه أن نهدم بابًا من أبواب النَّحو أو نقضي على قواعده.

وإذا كان الأمر هكذا فما الذي دفع المتكلِّم إلى استخدام أسلوب الاشتغال، لا بُدَّ أنَّ هناك معنى معيَّنًا يريد المتكلِّم توصيله إلى مخاطبه، فيختار الأسلوب الذي يُؤدِّي المعنى الذي يقصده، ولذا يُعدُّ الاشتغال أسلوبا يُستخدم لإظهار معنى لم يكن ليظهر لو لم نستخدمه، ومن ثَمَّ نستطيع أنَّ نفرِّق بين: زيدٌ ضربته، وزيدًا ضربتُ، وزيدًا ضربته، وسنعرض لهذه الوجوه بالتَّفصيل.

ولتوضيح ذلك فقد اتخذ البحث عيِّنة من نصوص العربية وشواهدها بهدف إعادة قراءة التراث وتطوير أفكاره وفق منظور نظرية النحو الوظيفي «Functional Grammar»، ومن ثَمَّ إعادة النَّظر في توجيه النُّحاة للكشف عن

المفارقة في المعنى بين الاسم إذا كان مرفوعًا أو منصوبًا؛ ذلك "لأنَّ وضع الكلمة أو نظمها مع غيرها في الجملة له أثره في أنْ تكونَ على حال معيَّنة من الرَّفع أو النَّصب"(٥)، ومن ثَمَّ سيكون هذا البحث محاولة لبيان وظيفة أسلوب الاشتغال في أداء المعنى مُستعينًا بما قدَّمه النَّحو الوظيفي لبيان الاختلاف في الوظائف التداولية سواء أكانت داخلية (المحور والبؤرة)(٦) أم خارجية (المبتدأ)(٧) – للاسم المتقدِّم في حالتي الرَّفع والنَّصب متَّكِئًا على تفسير الوظائف التركيبية (الفاعل والمفعول)(٨)، والوظائف الدلالية (منفِّذ، متقبِّل ... إلخ)، مبيِّنا من خلال ذلك التَّمييز بين بؤرة الجديد «New Focus» وبؤرة المقابلة «Contrastive Focus»، فالأولى لا تكون إلا إذا كان المخاطب يجهل المعلومة، والثانية إذا كانت المعلومة معروفة لديه لكنَّه يشكُّ في ورودها أو ينكرها(٩)؛ ولذا يتحتم علينا التَّمييز بين **الحالة الإعرابية الوظيفية**(١٠) (رفع – نصب) وبين **العلامة الإعرابية** (ضم – فتح)، فالأولى تُسند إلى المكون في مستوى البنية الوظيفية للجملة بقطع النظر عن تحقُّقها بيد أنَّ الثانية وسيلة صوتية(١١) لتحقيق الأولى(١٢)، ومن ثَمَّ فإنَّ المشغول عنه يأخذ حالته الإعرابية على أساس دوره الدَّلالي أو الوظيفة التركيبية أو الوظيفة التداولية الملحقة به، فيأخذ الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفة الابتداء، ويأخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى نصبه على الاشتغال، أي أنَّ المكون يأخذ إعرابه بالنظر إلى وظيفته لا بالنظر إلى موقعه، وعلى هذا الأساس لا تتغيَّر الحالة الإعرابية اللازمة بتغيُّر أسيقتها الوظيفية؛ ذلك لأنَّ المكون قد يحمل ثلاث وظائف في ذات الوقت (الوظيفة الدلالية «Semantic Function»، والوظيفة التركيبية «Syntactic Function»، والوظيفة التداولية «Pragmatic Function») بيد أنَّه لا إمكانية له في أخذ وظيفتين من كلِّ نوع من

الوظائف؛ إذ يمتنع أن يأخذ من الوظائف التركيبية وظيفتي الفاعل والمفعول في آن واحد، كما يمتنع أن يأخذ من الوظائف الدلالية وظيفتي المنفِّذ والمستقبل في آن واحد، وهكذا.

الاشتغال: هو أنْ يَتقدَّمَ اسمٌ ويتأخَّرَ عنه فعلٌ، قد عَمِلَ في ضمير ذلك الاسم أو في سَبَبِيِّهِ – وهو المُضاف إلى ضمير الاسم السَّابق – فمثالُ المشتغل بالضمير: "زَيْدًا ضَرَبْتُهُ"، و"زيدًا مرَرْتُ بِهِ"(١٣)، ومثال المشتغل بالسَّبَبِيِّ: "زيدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ"، و"زيدًا أَنَا ضَارِبٌ غُلَامَهُ، الآنَ أو غدًا".

فكلُّ واحدٍ من "ضَرَبْتُ، ومَرَرْتُ" اشتغل بضمير "زيد" لكن "ضربت" وَصَلَ إلى الضَّمير بنفسه، و"مررت" وَصَلَ إليه بحرف جرٍّ، فهو مجرور لفظًا ومنصوب محلًّا، وكل من "ضربت، ومررت" لو لم يشتغل بالضَّمير لتسلَّطَ على "زيد" كما تسلَّطَ الضَّمير، فكنت تقول: "زيدًا ضرَبْتُ" فتنصب "زيدًا" ويصل إليه الفعلُ بنفسه كما وَصَلَ إلى ضميره، وتقول: "بزيدٍ مررتُ" فيصل الفعل إلى "زيدٍ" بالباء كما وَصَلَ إلى ضميره، ويكون منصوبًا محلًّا كما كان الضميرُ.(١٤)

يقول ابنُ هشام: "إذا اشتغل فِعلٌ متأخِّرٌ بِنصبه لمحلِّ ضميرِ اسم متقدِّم عن نصبه للفظ ذلك الاسم، كـ "زيدًا ضَرَبْتُهُ" أو لمحله، كـ "هذا ضَرَبْتُهُ" فالأصل أنَّ ذلك الاسم يجوز فيه وجهان: أحدهما: راجحٌ لسلامته من التقدير، وهو **الرفع بالابتداء**، فما بعده في موضع رفع على الخبرية، وجملة الكلام حينئذٍ اسمية، والثَّاني: مَرْجُوح لاحتياجه إلى تقدير، وهو النَّصب، فإنَّه بفعلٍ مُوافِق للفعل المذكور محذوف وجوبًا، فما بعده لا محل له؛ لأنَّه مُفسِّر، وجملة الكلام حينئذٍ فعليَّةٌ".(١٥)

ويُفهم من ذلك أنَّك إذا قلت: "زيدٌ ضَرَبْتُهُ" برفع "زيد" على أنَّه مبتدأ خبره الجملة الفعلية، فالكلام جملة واحدة لا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية(١٦)، يقول سيبويه: "فإذا بنيت الفعلَ على الاسم قلتَ: زيدٌ ضربتُه، فتلزمه الهاء"(١٧)، ولا يدخل ذلك تحت دائرة الاشتغال، لخلوِّ الاسم المرفوع من العوامل اللفظية، ومن ثَمَّ فهي جملة مستقلة المعنى مكونة من مسند إليه «المبتدأ» ومسند «الخبر»، يقول ابن يعيش: وجاز رفع الاسم "لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الهاء في ضربته، ولولا الهاء لم يجز رفعه لوقوع الفعل عليه"(١٨)؛ "لأنَّ الفعلَ مُفرَّغٌ لزيد، وإذا كان مفرَّغًا له انتصب به، إذ لو قلت: زيدًا ضربت؛ لكان زيد منصوبًا بـ «ضربت» مفعولا مقدَّمًا، فلمَّا أدخلت على «ضربت» الضَّمير، وهي الهاء العائدة على زيد اشتغل الفعل بها، وبقي «زيد» ليس له ناصب ولا رافع سوى الابتداء؛ ولذلك كان «زيد» مرفوعًا بالابتداء".(١٩)

أمَّا إذا قلت: "زيدًا ضَرَبْتُهُ" بنصب "زيد" على أنَّه مفعول به لفعل محذوف، فإنَّ الكلام يكون جملتين، وكلتاهما جملة فعلية، بيد أنَّ الأولى فعلية لا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية، والثانية لا محل لها من الإعراب لكونها تفسيرية.(٢٠)

ويتَّضح من ذلك أنَّه ليس كلُّ اسمٍ متقدِّم يصلح أن يكون مشغولًا عنه، ولا كل فعل متأخِّرٍ جاز أن يكون مشغولا، ألا ترى أنَّ «ضرب» في الجملتين فعلا متصرِّفًا إلا أنَّه في الجملة الأولى لم يعمل النَّصب في الاسم المتقدِّم، وفي الجملة الثانية أصبح صالحًا لعمل النصب في الاسم المتقدِّم «زيدًا» لو فرَّغناه من عمله في الضمير، ونحو: «زيدًا هدمت داره»، و«خالدًا خطت له قميصًا»، فإنَّه لا يصح تسلُّط الفعل على الاسم المنصوب قبله.(٢١)

وإذا وُجِدَ الاسمُ والفعلُ عَلَى الهيئة المذكورة؛ فيجوز لك نصبُ الاسم السَّابق، واختلف النَّحويون في ناصبه.[٢٢]

فذهب الجمهور إلى أنَّ ناصبه فعلٌ مُضْمَر وجوبًا؛ يقول سيبويه: "وإن شِئْتَ قلت: زيدًا ضربته، وإنَّما نصبه على إضمار فعلٍ هذا يُفسِّره، كأنَّك قلتَ: ضربتُ زيدًا ضربتُه، إلا أنَّهم لا يُظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره، فالاسم ها هنا مبنيٌّ على هذا المضمر"[٢٣]؛ لأنَّه لا يُجمَعُ بين المُفسَّر والمفسِّر ويكونُ الفعلُ المضمَرُ مُوَافقًا في المعنى لذلك المُظْهَرِ، وهذا يشمل ما وافق لفظًا، نحو قولك في "زيدًا ضربته" إن التقدير: "ضَرَبْتُ زَيدًا ضَرَبْتُهُ"، وما وافق معنى دون لفظ، كقولك في "زيدًا مررت به" إن التقدير: "جَاوَزْتُ زَيدًا مَرَرْتُ بِهِ"، يقول ابن الشَّجري: وإنَّما أضمرت جاوزت "ولم تُضمر مررتُ؛ لأنَّ مررتُ لا يتعدَّى إلا بالجار، فلو أضمرته أضمرتَ حرفَ الجرِّ، وحرفُ الجرِّ لا يُضمر".[٢٤]

ويُفهم من ذلك أنَّ الفعل الذي لا يتعدَّى بنفسه لا يجوز إضماره، ولكن يُضمر فعلٌ في معناه؛ ذلك لأنَّ الجار مع المجرور كالشيء الواحد.

والمَذْهَبُ الثَّاني: أنَّه منصوبٌ بالفعل المذكور بعده وهذا مذهب كُوفِيٌّ، واختلف هؤلاء، فقال الكسائي: هو عامل في الظَّاهر، والضميرُ مُلْغًى، وَرُدَّ بأنَّ الأسماء لا تُلْغَى بعد اتصالها بالعوامل[٢٥]؛ إذْ لا يصح أن يُلغى الضَّمير المجرور؛ لأنَّ الفعل لا يتعدَّى إليه إلا بالحرف.

وقال الفراء: إنَّه عَمِلَ في الضَّمير وفي الاسم معًا[٢٦]، فإذا قلت: "زيدًا ضربته" كان "ضَرَبْتُ" ناصبًا لـ "زيد" وللهاء، "وإنَّما جاز عنده أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معًا في حالة واحدة؛ لأنَّ

الضمير في المعنى هو الظَّاهر، فيكون فائدةُ تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدَّم، **تأكيد إيقاع الفعل عليه**"[٢٧]، وَرُدَّ هذا المذهَبُ بأنَّه لا يعمل عامل واحد في ضميرِ اسمٍ وَمُظْهَره.

وذهب ابن الطَّراوة والسُّهيلي إلى أنَّ العامل في المشغول عنه هو **القصد إليه** وهو عامل معنوي، وقد نَبَع اعتدادُهما بهذا العامل من أنَّ بعض المعمولات من الأسماء والأحداث قد يُقصد إلى ذكرها خاصة من غير حاجة إلى الإخبار عنها أو تسليط عامل لفظي عليها[٢٨]، وقد ذكر لنا السُّهيلي ما يمكن أن نتعرَّف به هذا العامل قائلا: "ومما انتصب لأنَّه **مقصود إليه بالذِّكر** «زَيدًا ضَرَبْتُه» في قول النَّحويين[٢٩]، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين، وكذلك «زيدًا ضربت» بلا ضمير، لا يجعله مفعولا مقدَّمًا؛ لأنَّ المعمول لا يتقدَّم على عامله[٣٠]، وهو مذهب قوي"[٣١]، ويقول في موضع آخر: إنَّ «سبحان» "اسم يُنبئُ عن العظمة والتَّنزيه، فوقع القصدُ إلى ذكره مُجرَّدًا عن التَّقييدات بالزَّمان أو بالأحوال؛ ولذلك وجب نصبه **كما يجبُ نصبُ كلِّ مقصودٍ إليه بالذِّكر**".[٣٢]

يقول محمد إبراهيم البنا مؤيِّدًا رأي السُّهيلي وشيخه: "قد تبيَّنَ من كلام السُّهيلي أساسُ القول بهذا العامل، وهو أنَّ المعمول لا يتقدَّم على عامله، فما عدَّه النُّحاة مفعولا مقدَّمًا ومنصوبًا على الاشتغال هو عند ابن الطَّراوة **منصوب بالقصد إلى ذِكره**، ولا علاقة له بالعوامل بعده ... وقد أخذ السُّهيلي بهذا العامل في بعض صور الاشتغال، كما قال به في باب النِّداء"[٣٣] عند حديثه عن حروف النِّداء قائلا: "والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذِكره، لما تقدَّم من قولنا في كلِّ مقصود إلى ذكره مجرَّدًا عن الإخبار عنه إنَّه منصوب".[٣٤]

ولم يناقش متأخرو النحاة هذا العامل بحجة أنَّه لم يُعهد في عوامل النَّصب، ويرى محمد إبراهيم البنا أنَّ ما يقوله النُّحاة من أنَّ العامل في مثل هذه الأسماء مقدَّر، قول لا يقوم على أساس قوي؛ إذْ لم يُعهد ظهوره في شيء من الكلام، ومما يقوِّي القول بهذا العامل أنَّه وثيق الصِّلة بالنَّظرة البلاغية التي تقول: إنَّ ما قُدِّمَ فلغرض، نحو: الاهتمام أو التخصيص، وليس بين الاهتمام وبين القصد إليه فرق، بل يكاد يكونُ كلٌّ منهما عين الآخر.(٣٥)

ولعلَّ ذلك ما دفع ابن مضاء القرطبي إلى القول بإلغاء العامل المضمر في المشغول عنه إذْ إنَّه عقد فصلا كاملا للاشتغال في كتابه الرد على النُّحاة صدَّره بقوله: "ومن الأبواب التي يظنُّ أنَّها تعسر على مَن أراد تفهيمها أو تفهمها لأنَّها موضع عامل ومعمول ولا داعية لي إلى إنكار العامل والمعمول بابُ اشتغال الفعل عن المفعول بضميره مثل قولنا: زيدًا ضربته"(٣٦) ثُمَّ تحدَّث عن أحكام المشغول عنه كما هو منثور في كتب النحو بيد أنَّه أسند العمل في الاسم المنصوب إلى **المتكلم نفسه** وليس إلى الفعل المضمر، يقول: "وإن كان العائد على الاسم المتقدِّم قبل الفعل ضمير رفع، فإن الاسم يرتفع، كما أنَّ ضميره في موضع رفع، ولا يُضمر رافع كما لا يُضمر ناصب، **إنَّما يرفعه المتكلِّم وينصبه اتباعًا لكلام العرب**"(٣٧)، وهذا ما أشار إليه – من قبل – ابن جنِّي عندما بيَّنَ لنا العامل الحقيقي في الرفع والنصب والجرِّ، يقول: "ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنَّصب والجر والجزم إنَّما هو للمتكلِّم نفسه لا لشيء غيره".(٣٨)

فالمتكلِّم إذن هو مَن يرفع وينصب ويجر؛ ذلك لأنَّ اختلاف الإعراب يدلُّ على اختلاف المعاني التي يريدها، يقول الدكتور شوقي ضيف في مقدمة كتاب الرَّد على النُّحاة: "إنَّ حركات الإعراب لا تأتي للدلالة على عوامل محذوفة،

وإنما تأتي للدلالة على معاني في نفس المتكلِّم"[٣٩]، ومِن ثَمَّ يرى الباحث أنَّ الاشتغال ما هو إلا أسلوب خاص من أساليب اللغة يودِّي معنى معيَّنًا، ولذا فإنَّنا لا نسلم بكل ما قد قيل من تقديرات أو توجيهات؛ ذلك لأنَّ أغلب التقديرات التي وضعوها أدَّت إلى تكلف في استنباط المعنى المقصود حتَّى وصل الأمر إلى القول بأنه تمثيل ولا يُتكلم به، أي أنَّه تقريب للمعنى وليس المعنى، يقول الدكتور فاضل السامرائي: "وحقيقة الأمر فيما نرى أنَّه ليس ثمَّة اشتغال ولا مشغول عنه بهذا المعنى، وإنَّما هو أسلوب خاص يؤدِّي غرضًا معيَّنًا في اللغة ومما يدل على ذلك قولهم: محمدًا سلَّمت عليه، وخالدًا أكرمت أخاه، وسعيدًا انطلقت مع أخيه فأي اشتغال في هذا".[٤٠]

ويُلاحظ من النَّص السَّابق أنَّ الدكتور فاضل السامرائي يدعو إلى إلغاء الاشتغال والمشغول عنه، بيد أنَّه لم يُنكر وجود الأسلوب في اللغة؛ لأنَّه ليس من صنعة النحاة، ولكونه يُؤَدِّي دلالة معينة، وليس أدلُّ على ذلك من الشواهد التي وردت في القرآن الكريم بقراءاته وفي كلامهم؛ ومن ثَمَّ ليس من الحكمة إلغاء الحديث عنه، بل لا بُدَّ من توجيه هذه النصوص بما يناسب مراد المتكلم، وعلى الرغم من ذلك لم يستطع التخلص مما وقع فيه الآخرون من تأثير فكرة العامل؛ لأنَّ استعماله مصطلح المشغول عنه في قوله: "أمَّا فيما يخص الإعراب فإنَّه يمكن أن يعرب الاسم المتقدِّم مشغولا عنه منصوبا، ولا داعي لأن نذكر له ناصبا؛ لأنَّ تقدير الناصب مبني على نظرية العامل التي لا موجب لها ... وهكذا لا داعي للسؤال عن العامل الذي أحدث هذا، وإذا كان لا بُدَّ من الجواب، فالعرب هم الذين فعلوا هذا وأحدثوه"[٤١] إقرار بوجود العامل.

ونحن هنا لا تعنينا تقديرات النُّحاة التي تحمل الكلام على غير قصد المتكلم أو اختلافاتهم في الحديث عن أركان الاشتغال الثلاثة أو أقسامها أو مراتبها(٤٢)، وإنَّما الذي يعنينا هو البحث عن المعنى في **الفرق بين رفع الاسم المتقدم أو نصبه**، ومما يدلُّ على ذلك أنَّ قولَهم: «زيدٌ ضربته» ليس بمعنى «زيدًا ضربته»؛ لأنَّ العمدة لا تكون كالفضلة في المعنى؛ ذاك لأنَّ، "معنى النَّصب غير معنى الرَّفع، فإنْ أردَّت معنى معيَّنًا وجب عليك أن تقول تعبيرًا معيَّنًا".(٤٣)

ومِن ثَمَّ فإن هذا البحث سيعالج الوظائف التداولية للاسم المتقدِّم في حالتي الرَّفع والنَّصب، متجاوزين مراتب كل منهما من الوجوب والجواز والاستواء والرجحان تاركين افتراضات النُّحاة وتعليلاتهم وتخريجاتهم التي توقفت عند حدود المعالجة الشكلية لأسلوب الاشتغال التي تنأى كل البعد عن قصد المتكلِّم وما يريده، ومِن ثَمَّ فإنَّهم لم يتجاوزوا ذلك إلى البحث عن الدلالات؛ ولذا وقع الخلاف بينهم في إعراب المشغول عنه، وفي بيان الأوجه الإعرابية الخمسة، وفي تقدير العامل، ولا داعي إلى تكلف ما لا يقصده المتكلم من تقدير ذلك العامل المحذوف، يقول فاضل السامرائي: "إنَّه كان المأمول أن يقول النُّحاة: ورد عن العرب قولهم «محمدٌ أكرمته»، وهو بمعنى كذا، و«محمدًا أكرمته»، وهو بمعنى كذا، فإنْ أردَّت المعنى الفلاني تعيَّن الرفع، وإنْ أردَّت المعنى الآخر تعيَّن النَّصب، وكل ترجيح من دون النَّظر إلى المعنى ترجيح باطل لا يقوم على أساس"(٤٤)، بيد أنَّ ذلك لا يقلل من شأن المجهود الذي بذله علماؤنا، بل يحمد لهم ما بذلوه من جهد في البحث والتنقيب؛ ولذا لا يستطيع أيٌّ منَّا أن يُنكر

عطاءهم وفضلهم في إرساء قواعد هذه اللغة التي تكشف عن سلامة منهجهم وقوة حجتهم.

والمدقِّق في الشواهد التي أوردها النُّحاة في كتبهم في باب الاشتغال يجد أنَّها متأرجحة بين المبتدأ باعتباره عمدة، وبين المفعول باعتباره فضلة أي أنَّها في درجة وسطى بين بين، بالإضافة إلى أنَّنا قد نجد منها نصوصًا موافقة للقاعدة وأخرى مخالفة دعت النحاةَ إلى كثير من التخريجات والتفسيرات المنطقية الذِّهنية التي لا يخلو منها باب في النحو؛ لتفسير ما اختلَّ من قواعدهم، مما أدَّى إلى الفصل بين المعنى والقاعدة أحيانا، فأبعده عن الوظيفة الحقيقية للنحو.

لقد نطقت العرب اللغة على سجيتها، وعبَّروا عن أغراضهم كما يقول ابن جني بأفصح أسلوب، ورتَّبوا كلامهم وفق المعاني قبل معرفتهم بالعوامل اللفظية أو المعنوية والمعمولات، فقدَّموا وأخَّروا، ولكن كان لتقديم الاسم مرفوعًا معنى مغايرًا لتقديمه منصوبًا في باب الاشتغال، ونحن في ذلك كله لا نخرج عن ثوابت النَّحو ولا نحيد عن آراء النحاة الأوائل، بيد أننا سنعيد النظر في تلك التخريجات التي لم تتجاوز البنية الشكلية للوقوف على قصد المتكلِّم.

ويتضح مما سبق أنَّ هناك فرقًا بين مفهوم المبتدأ عند القدماء باعتباره مسندا إليه يتصدر الكلام بشرط عام أن يكون معرفة؛ "لأنَّه مخبر عنه والإخبار عمَّا لا يعرف لا فائدة منه"[٤٥]، وبين مفهوم البؤرة «Focus» في مفهوم النحو الوظيفي باعتبارها مكونا حاملا للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة[٤٦]، فهما وإن كان يبدو بينهما تداخلا إلا أنَّ البؤرة تُحدَّد عادة بأنَّها "الوظيفة التي تلحق بالمكون الذي يحمل المعلومة الجديدة، أي المعلومة التي لا تعتبر بالنسبة للوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب داخلة في نطاق المعرفة

المشتركة، يظهر بوضوح من هذا التحديد للبؤرة أنَّها مع المبتدأ على طرفي النقيض من حيث تعريفها كوظفتين تداوليتين إذْ يتضمن التعريف الذي حددنا به المبتدأ ... أنَّ المعلومة التي يحملها داخلة حتما في نطاق المعرفة المشتركة أي أنَّها معلومة يتقاسمها وجوبا المتكلم والمخاطب"(٤٧)، ولنقارن بين الجمل الآتية توضيحا لذلك، فالفرق بين قولك.

١ – **زيدٌ**، ضربته.

٢ – **زيدًا** ضربت.

٣ – **زيدًا**، ضربته.

يتمثَّل في كون «زيدٌ» في الجملة الأولى يحمل معلومة يتقاسم معرفتها كلٌّ من المتكلِّم والمخاطب، فهو مبتدأ بمقتضى وظيفته التداولية، أمَّا «زيد» بالنَّصب في الجملة الثانية فهو بؤرة؛ لأنَّه يحمل معلومة غير معروفة لدى المخاطب، وهي المعلومة المقصود إبلاغها إيَّاه(٤٨)، وقد يكون المخاطب شاكًّا فيمن وقع عليه الفعل فتحدِّده له وتعيِّنه.

ومن الواضح أنَّ المتحدث عنه في قولك : «زيدٌ ضربته» هو زيد، وفي «زيدًا ضربته» هو المتكلم، يقول الزَّجَّاجي: "قال أبو العبَّاس: الفرق بين ضربت زيدًا، وزيدٌ ضربته، أنَّك إذا قلت: ضربت زيدًا، فإنَّما أردَّت أن تخبر عن نفسك، وتثبت أين وقع فعلك، وإذا قلت: زيدٌ ضربته، فإنَّما أردَّت أن تخبر عن زيد".(٤٩)

ويرى البيانيون أنَّ الفرق بين: «زيدًا ضربت»، و«زيدًا ضربته»، أنَّ الأول يفيد تخصيص زيد بالضرب دون غيره؛ ذلك لأنَّ التخصيص يفيد نفي مشاركة الغير، وأمَّا «زيدًا ضربته» فتفيد ضرب زيد لا تخصيصه بالضرب إلا أنَّه قد قُدِّم للاهتمام والعناية، وإنَّما جيء بالضمير لإرادة الإخبار عنه، يقول القزويني: "وأمَّا

تقديم مفعوله ونحوه عليه **فَلِردِّ الخطأ في التَّعيين**، كقولك: زيدًا عرفتُ لِمَن اعتقد أنَّك عرفت إنسانًا وأنَّه غير زيد ... وأمَّا نحو: زيدًا عرفته فإن قدر المُفسّر المحذوف قبل المنصوب أي عرفت زيدًا عرفته، فهو من باب التأكيد، أعني تكرير اللفظ، وإن قُدِّرَ بعدَه، أي زيدًا عرفتُ عرفته أفاد التخصيص".(٥٠)

ويُفهم من كلام القزويني أنَّ زيدًا في قولك: زيدًا ضربته قد يفيد تخصيصا أو توكيدا؛ وذلك بحسب تقدير العامل المفسر، فإذا قُدِّر العامل بعد الاسم المنصوب أفاد تخصيصا(٥١)، نحو: زيدًا ضربتُ ضربته، وإذا قُدِّر العامل قبل الاسم المنصوب أفاد توكيدا، نحو قولك: **ضربتُ زيدًا** ضربته، وهذا الترتيب هو ما يُطلَقُ عليه عند سيمون ديك في النحو الوظيفي مبدأ الاستقرار الوظيفي «Principle of functional stability»؛ إذ تحتل المكونات الحاملة لوظائف معينة (دلالية أو تداولية أو تركيبية) المواقع التي تخوِّلها إيَّاها هذه الوظائف، فالمكونان الفاعل والمفعول يحتلان الموقعين المخصصين لهما في البنية الرُّتبية.(٥٢)

بينما ذهب ابن هشام إلى أنَّ القياس أن يُقدَّر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل؛ ولذا وجب عنده أن يقدَّر المفسِّر في نحو "زيدًا رأيته" مقدَّمًا عليه، يقول ابن هشام: وجوَّز البيانيون تقديره مؤخَّرًا عنه، وقالوا: لأنَّه يُفيد الاختصاص، وليس كما توهموا، وإنَّما **يُرتكب ذلك عند تعذُّر الأصل أو عند اقتضاء أمر معنوي**(٥٣) مثل إفادة التخصيص، وردَّ قولَ ابن هشام الدَّماميني بقوله: "بل ليس الأمر كما توهَّم هو، فإنَّهم لا يُقدِّرونه مؤخَّرًا ليفيد الاختصاص إلا عند وجود المقتضى لذلك، وقد وافقهم هو على ذلك حيث قال: وإنَّما **يُرتكب ذلك عند تعذُّر الأصل أو عند اقتضاء أمر معنوي** لذلك، فما وجه اعتراضه

عليهم"[٥٤]، وقال بعده الشُّمَّني: "وأقول إنَّ كلامهم يقتضي جواز تقديره مؤخرًا عند عدم ما يقتضي تأخيره، وعنده هو يجب تقديره مقدَّما".[٥٥]

ويبدو من قول القزويني "**فَلِرِدِّ الخطأ في التَّعيين**" أنَّه إشارة إلى مفهوم بؤرة المقابلة في النحو الوظيفي التي عرَّفها سيمون ديك: بأنَّها "البؤرة التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يشكُّ المخاطب في ورودها أو المعلومة التي يُنكر المخاطب ورودها"[٥٦]، ومن ثَمَّ فإنَّ رد الخطأ قد يكون أيضا في الاشتراك، كقولك: زيدًا ضربتُ لِمن اعتقد أنَّك ضربت زيدًا وعمرا، ويُسمَّى هذا الرَّد قصر الإفراد، أمَّا إذا اعتقد المخاطب أنَّك ضربت إنسانا، لكنه يجهله بعينه فهذا يُسمى قصر التَّعيين[٥٧]، يقول التفتازاني: "فالمخاطب قد أصاب في أصل صدور الفعل عن الفاعل، وإنَّما أخطأ في تعيين المفعول"[٥٨]، أي المضروب، فالمخاطب قد أصاب في اعتقاده بحدث الضرب، لكنَّه أخطأ مع ذلك في تعيين ذلك الإنسان المضروب، وأنَّه غير زيد فيرد عليه المتكلم بمفاد هذا التركيب وهو «زيدًا ضربت»، وهو يعني أنَّ مضروبك زيد لا غيره كما ظنَّ المخاطب، جاء في المثل السائر: "في قولك: زيدًا ضربت تخصيصا به بالضرب دون غيره، وذلك بخلاف قولك ضربت زيدًا؛ لأنَّك إذا قدَّمت الفعل كنت بالخيار في إيقاعه على أيِّ مفعول شئت، بأن تقول: ضربت خالدًا أو بكرًا أو غيرهما، وإذا أخَّرته لزم الاختصاص للمفعول"[٥٩]؛ وذلك غالب لا لازم بدليل قول القزويني إنَّ التقديم قد يأتي لرد الخطأ في التَّعيين، وإيضاح ذلك أن المتكلم في قوله: زيدًا ضربت قد خصَّ زيدًا بذلك، ولم يقع فعله على غيره، وقد يكون ردًّا على المخاطب إذا كان يظنُّ أن المتكلم قد ضرب خالدًا، فأزال الوهم من ذهنه، والمخاطب ها هنا يعلم

جانبا من الحدث، فهو يعلم أن المتكلم ضرب شخصًا ما، وإنَّما حصل الوهم في الشخص المضروب.

ويُلاحظ أنَّ «زيدًا ضربت» مفيدٌ للاختصاص المقيَّد بكونه **مقصودا إليه** كما قال السُّهيلي وابن الطراوة، هذا إذا لم يشتغل الفعل بضمير الاسم المتقدِّم، فإذا اشتغل الفعل بضمير الاسم المتقدِّم، فإنَّه يكون محتملا للمعنيين التخصيص والتأكيد؛ ولذا يرى التفتازاني أنَّ قولك: زيدًا ضربته أوكد من قولك زيدًا ضربت لِمَا فيه من التكرار المفيد للتأكيد(٦٠)، والقرينة هي المعول عليها في إفادة أحدهما.

وإذا نظرنا إلى مكونات الجمل الثلاث السابقة نجد أنَّ مكوناتها تتوالي على النحو التالي تبعا لنظرية النحو الوظيفي: **(المبتدأ بوصفه وظيفة تداولية + الحمل) أو (البؤرة + الفعل + الفاعل) أو (المحور + الفعل + الفاعل + المفعول)**. ففي نحو: «زيدٌ ضربته»، تعدُّ كلمة «زيدٌ» مبتدأ محدَّثا عنه خارج الحمل(٦١) «Predication»، فتُسند إليه الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التداولية(٦٢)، و«ضربته» جملة الخبر، فعل [محمول] وفاعل [حد موضوع١] ومفعول [حد موضوع٢]، وهو ما يطلقون عليه الحمل.

وفي **الجملة الثانية:** زيدًا ضربت، وقعت «زيدًا» في صدر الجملة لتحتل وظيفة البؤرة بمقتضى وظيفته التداولية الداخلية، وقد تكون البؤرة هنا بؤرة جديد أو بؤرة مقابلة، فإذا كان المخاطب يجهل المضروب فهي بؤرة جديد، وإذا كان شاكًّا أو متردِّدًا فيه، فهي بؤرة مقابلة، أي زيدًا ضربت لا عمرا، ومِن ثَمَّ يأخذ الحالة الإعرابية النصب باعتبار وظيفته التركيبية (مفعول) أو ظيفته الدلالية

(متقبل)، يقول أحمد المتوكل: "ويأخذ المكون بناء على هذا، حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية، إذا كان حاملا لوظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفة تداولية".(٦٣)

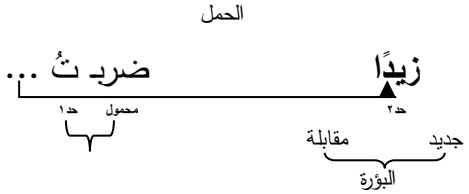

وفي نحو: **زيدًا ضربته:** شغلت «زيدًا» وظيفة المحور «Topic»، وهو محدَّث عنه أيضا إلا أنَّه داخل الحمل، وإنَّما تقدَّم للاهتمام والعناية، والفرق بين المحور والمبتدأ أنَّ المبتدأ وظيفة تداولية خارجية، وهو متحدث عنه خارج الحمل، يأخذ حالته الإعرابية من حيث هو مبتدأ أي بحكم وظيفته التداولية نفسها، أمَّا المحور فهو وظيفة تداولية داخلية متحدث عنه داخل الحمل، يأخذ حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته الدلالية (متقبل) المسند إليه أحيانا الوظيفة التركيبية (مفعول).

يُلاحظُ أنَّ "زيدٌ" الذي يمثِّل (المبتدأ) في الجملة الأولى، وهو مكون خارجي «External Constituent» قد امتُصَّ(٦٤) داخل الجملة حين ينتقل من موقعه الخارجي ليصبح حدًّا «Term» من حدود الجملة مكتسبا سمات الحدود الداخلية الأخرى (البؤرة أو المحور)(٦٥)، يتبيَّن ذلك من المقارنة بين الجمل (١، ٢، ٣)، فنرى أن المكون الخارجي المبتدأ "زيدٌ" قد تزحلق داخل الجملتين التاليتين له، وأصبح حدًّا داخليا «Internal Term» من حدود الجملة (٢)، (٣)، يحمل في الجملة (٢) الوظيفة الدلالية (المتقبل)، والوظيفة التركيبية (المفعول)، والوظيفة التداولية (البؤرة)، ويحمل في الجملة (٣) الوظيفة الدلالية (المتقبل)، والوظيفة التركيبية (المفعول)، والوظيفة التداولية (المحور)، ويواكب تزحلق المبتدأ – كما

هو متوقع – زوال الوقف الذي كان يفصل بينه وبين الجملة[٦٦] في (٢)، ويترتب على ذلك الامتصاص «Integration» قلب البنية الرُّتبية وبالتالي يحدث تغييرٌ في الوظائف التداولية، وهذا ما يطلق عليه في النحو الوظيفي الانعكاسات الوظيفية[٦٧] «Functional Reflexive ».

يقول ابن جنِّي: "ينبغي أن يُعلم ما أذكره هنا؛ وذلك أنَّ أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل؛ كضربَ زيدٌ عمرًا، فإذا عناهم ذكر المفعول قدَّموه على الفاعل، فقالوا: ضربَ عمرًا زيدٌ، فإن ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبِه، فقالوا: عمرًا ضربَ زيدٌ، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رَبُّ الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضلة، فقالوا: عمرو ضربَه زيد، فجاءوا به مجيئًا ينافي كونه فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا: عمرو ضرب زيد، فحذفوا ضميره ونَوَوه ولم ينصبوه على ظاهر أمره؛ رغبة به عن صورة الفضلة، وتحاميًا لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة ... وهذا كله يدل على شدة عنايتهم بالفضلة؛ وإنما كانت كذلك لأنها تجلو الجملة، وتجعلها تابعة المعنى لها ... فإن قلت: فقد قالوا: زيدًا ضربته فنصبوه، وإن كانوا قد أعادوا عليه ضميرًا يشغل الفعل بعده عنه حتى أضمروا له فعلًا ينصبه، ومع هذا فالرفع فيه أقوى وأعرب، وهذا ضد ما ذكرته من جعلهم إياه ربَّ الجملة ومبتدأها في قولهم: زيد ضربته. قيل: هذا وإن كان على ما ذكرتَه فإن فيه غرضًا من موضع آخر؛ وذلك أنه إذا نصب على ما ذكرت فإنَّه لا يعدم دليل العناية به، وهو تقديمه في اللفظ منصوبًا، وهذه صورة انتصاب الفضلة مقدمة لتدل على قوة العناية به، لا سيما والفعل الناصب له لا يظهر أبدًا مع تفسيره، فصار كأن هذا الفعل الظاهر هو الذي نصبه، وكذلك يقول الكوفيون أيضًا".[٦٨]

ويتضح مما سبق أنَّ العدول من تعبير لآخر لا بُدَّ وأن يصحبه عدول من معنى إلى معنى، فالمشغول عنه مرفوعًا كان أو منصوبًا قد قُدِّمَ في سياق الكلام لمعنى مقصود، وهو أنَّه محط العناية والاهتمام، لكن توجيه ذلك الاهتمام يختلف بين حالتي الرفع والنصب، فالاسم المرفوع يتصدر الجملة ليكون محط الأنظار، أمَّا الاسم المشغول عنه المنصوب، فقد قُدِّمَ ليُعرف أن فعله قد وقع عليه دون غيره، وأنَّه منفرد باختصاص أثر هذا الفعل عليه(٦٩)؛ وهذا يؤكِّد ما ذهب إليه ابن الطراوة والسُّهيلي عندما أشارا إلى أنَّ الاسم المنصوب قد وقع القصد إلى ذِكره مجرَّدًا من التقييدات بالزَّمان أو بالأحوال.

ونحو قول الله تعالى: **(وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا)** [سورة الحديد: ٢٧]، ليس من باب الاشتغال عند بعض النُّحاة، بل (**وَرَهْبَانِيَّةً**) معطوف على ما قبله بالواو (**وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً**)، وجملة (**ابْتَدَعُوهَا**) صفة، وإنَّما خُصَّت بذكر الابتداع؛ لأنَّ الرَّأفة والرَّحمة في القلب أمر غريزي لا تكسُّب للإنسان فيه، بخلاف الرهبانية، فإنَّها أفعال بدن مع شيء في القلب، وللإنسان فيها تكسُّب(٧٠)؛ ذلك لأن المراد من الرهبانية ترهبهم في الجبال فارِّين من الفتنة في الدين، مُخْلِصَين أنفسهم للعبادة ومُتَحَمِّلين كُلَفًا زائدة على العبادات التي كانت واجبة عليهم من الخَلْوَة واعتزال النساء والتَّعبد في الكهوف.(٧١)

وذهب الزَّمخشري والعكبري إلى أنَّها منصوبةٌ بفعلٍ مقدَّرٍ يُفَسِّره الظَّاهرُ وتكون المسألةُ من باب الاشتغالِ؛ وذلك لأنَّ ما جعله الله Y لا يبتدعونه، فالرَّحمةُ والرَّأفة لَمَّا كانتْ من فِعْلِ الله تعالى نَسَبَ خَلْقَهما إليه، والرَّهْبانِيَّة لَمَّا لم تكن من فِعْلِ الله تعالى بل مِنْ فعل العبدِ يَسْتَقِلُّ بفعلِها نَسَب ابتداعَها إليه(٧٢)، قال أبو علي الفارسي: "الرهبانية لا يستقيم حملها على جعلنا مع وصفها بقوله

(ابْتَدَعُوهَا)؛ لأنَّ ما يجعله هو تعالى لا يبتدعونه هم"[٧٣]؛ ولذا لا يجوز أن يكون مجعولا لله تعالى، وعلى هذا الرأي يكون (وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا) من باب "زيدًا ضربتُه"، واعترضه ابن الشجري في أماليه بأن المنصوب في هذا الباب شرطُه أن يكون مختصًّا، وقوله (وَرَهْبَانِيَّةً) نكرة غير مختصة.[٧٤]

وخلاصة القول أنَّه لو جعل (وَرَهْبَانِيَّةً) عطفًا على ما قبله لكان المعنى متناقضا؛ لأنَّه يقتضي أن تكون الرهبانية مخلوقة لله والوصف بالابتداع يقتضي أنَّها من أفعالهم، أي مخلوقة لهم، وما كان مخلوقًا لهم لا يخلقه الله فهو تناقض؛ يقول الرازي: "لم يعن الله بابتدعوها طريقة الذَّم، بل المراد أنهم أحدثوها من عند أنفسهم ونذروها؛ ولذلك قال تعالى (مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِم)"[٧٥] أي لم نفرضها نحن عليهم؛ ولذا عدل الفارسي والزمخشري والعكبري عن العطف وجعلوه من باب الاشتغال، والفرق بين النصب على العطف والاشتغال يظهر من خلال تطبيق معايير النحو الوظيفي، فكلمة "رهبانية" حالتها الإعرابية واحدة وهي النصب، بيد أن مقتضى الوظيفة التركيبية أو الدلالية مختلف في توجيهها، ومن ثَمَّ وقع الخلاف في توجيه هذه الكلمة إعرابيا مما كان لها أثرٌ بالغ الأهمية في توجيه المعنى، ولتوضيح ذلك دعنا نأخذ المثالين التاليين.

١- وجعلنا رأفة ورحمة ورهبانيةً ابتدعوها.

٢- وجعلنا رأفة ورحمة، ورهبانيةً ابتدعوها.

الفرق بين الجملتين يكمن في أنَّ المكون "رهبانية" في الجملة الأولى يحتفظ بموقعه الأصلي باعتباره معطوفا بمقتضى وظيفته الدلالية، والقصد إخبار المخاطب بمعلومة جديدة غير موجودة لديه، في حين أنَّه يرد في الجملة الثانية محتلا للموقع الصدر (بؤرة المقابلة)، أي قبل الفعل، والمعنى تصحيح معلومات

المخاطب؛ لأنَّه ربما يظنُّ ظانٌّ أن الله قد كتب عليهم هذه الرهبانية ابتغاء مرضاته، بدليل قوله (**مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا**)، ولكن المعنى أنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ ابتَدَعُوا هَذِه الرَّهْبَانِيَّةَ مَا رَعَوهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا، بَلْ ضَمُّوا إِلَيْهَا التَّثْلِيثَ، وإذا كان الله كتب عليهم رهبانية فليست هي المعروفة الآن، فيأخذ المكون الوظيفة التداولية المحور؛ لأنَّ الآية قد تحتمل أنَّ الله ما كتب عَلَيهِم تِلك الرَّهْبَانِيَّةَ إِلَّا لِيَتَوَسَّلُوا بِهَا إِلَى مَرضَاةِ اللَّه تَعَالَى، ثُمَّ إِنَّهُمْ أَتَوا بِتِلكَ الأَفعَالِ لَكِن لَا لِهَذَا الوَجْهِ، بَل لِوَجْهٍ آخَرَ، وَهُوَ طَلَبُ الدُّنْيَا وَالرِّيَاءِ وَالسُّمْعَةِ، وقد تحتمل أنَّه لمَّا كتبها عَلَيهِم تَرَكُوهَا، فَيَكُونُ ذَلِكَ ذَمًّا لَهُمْ[٧٦]؛ ولذا كان في التقديم التقديم – بمقتضى وظيفته الدلالية والتركيبية والتداولية – معنى لم يكن في المعطوف «Coordinate» لتصحيح مفهوم المخاطب حِيالَ ما ابتدعوه؛ ولعلَّ الذي دفعهم إلى اختيار المنصوب على الاشتغال بدلا من المعطوف أنَّ العطف يخضع لشرط أساسي وهو شرط المناسبة، وشتان ما بين الجعل والابتداع، إذ لا يجوز في النحو الوظيفي العطف بين حملين إذا كان محمولاهما دالين على واقعتين مختلفتين[٧٧]؛ ولذا يجب – من وجهة نظر النحو الوظيفي – أن "يكون الحد المعطوف أو الحدود المعطوفة والحد المعطوف عليه حاملَين لنفس الوظيفة الدلالية".[٧٨]

أمَّا قول الله (**وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ**) [سورة يس: ٣٩]، فقد اختلف القراء في رفع (**وَالْقَمَرَ**) ونصبه، فرفعه ابن كثير ونافع وأبو عمرو، والباقون بنصبه، فالرفع على الابتداء، والنصب بإضمار فعل على الاشتغال، الوجهان مستويان لتقدم جملة ذات وجهين[٧٩]، وهي قوله (**وَالشَّمْسُ تَجْرِي**)، فإن

راعيت صدرها رفعت لتعطف جملة اسمية على مثلها، وإن راعيت عجُزها نصبت لتعطف فعلية على مثلها[٨٠]، يقول ابن مالك: "تُسمَّى الجملة ذات وجهين إذا ابْتُدِئت بمبتدأ، وختمت بمعمول فعل؛ لأنَّها اسمية من جهتها الأولى، فعلية من جهتها الأخرى، فإذا توسَّطَ عاطف بينهما وبين الاسم المشتغل عنه، جاز رفعه ونصبه جوازًا حسنا دون ترجيح؛ لأنَّه إذا رفع كان مبتدأ مخبرًا عنه بجملة فعلية معطوفة على مبتدأ مخبر عنه بجملة فعلية، وإذا نصب كان معمول فعل معطوفًا في اللفظ على معمول فعل، فمع كلِّ واحد من العملين مشاكلة توجب عدم المفاضلة، ولكل منهما ضعف وقوة، فضعف الرفع لترتبه على أبعد المشاكلتين، وقوته؛ لصلاحية الثاني فيه لأن يسد مسد الأول، وضعف النصب؛ لعدم صلاحية الثاني فيه أن يسد مسد المحمول عليه، وقوته؛ لترتبه على أقوى المشاكلتين، فحصل بذلك تعادل في مراعاة التشاكل"[٨١]، ولتوضيح الفرق بين الرَّفع والنَّصب، يجب أن ندرك أولا أنَّ الاسم المتقدِّم مرفوعا كان أو منصوبا قد قدِّمَ لمعنى مُعيِّن، لكنَّ هذا المعنى يختلف بين حالتي الرفع والنصب، فإذا كان الاسم مرفوعا شغل وظيفة المبتدأ بمقتضى وظيفته التداولية؛ لهذا لا يمكن لِـ «القمر» أن يكون بؤرة بالمفهوم سالف الذكر؛ لأنَّه لا يحمل معلومة جديدة أو معلومة ينكرها المخاطب؛ ذلك لأن المبتدأ يدخل في نطاق المعرفة المشتركة بين المتكلم والمخاطب، ومن ثَمَّ لا بُدَّ له في الجملة المتأخرة عنه من ضمير يربطها بالاسم المتقدِّم، وهو ما يطلق عليه الربط الضميري[٨٢] «Pronominal Binding»؛ شأنه شأن الاسم المشغول عنه المنصوب بيد أن الأول يمثل وظيفة تداولية خارجية والثاني يمثل وظيفة تداولية داخلية؛ ولتوضيح ذلك يمكن وصف العلاقة على النحو التَّالي:

١- والقمرُ قدرناه.

٢- والقمرَ قدَّرناه.

تتألف الجملة (١) من ركنين أساسيين، هما: المبتدأ «القمر»، وجملة الخبر «قدرناه» المتضمنة للمحمول الفعل «قدَّر»، وضمير منفِّذ فاعل بمقتضى وظيفته التركيبية يتلوه ضمير يربطه بالمبتدأ، ويتَّخذ داخل الجملة وضع المفعول المتقبل بمقتضى وظيفتيه التركيبيه والدلالية، وبامتصاص المبتدأ داخل الجملة، ينقلب التركيب (١) إلى التركيب (٢) عبر التغيُّرات الآتية:

- يصبح المبتدأ عنصرا داخليا بعد أن كان يمثل الوظيفة التداولية الخارجية.
- ولذا يكتسب السمات الإعرابية والرُّتبية التي تلائم وضعه الجديد، فيأخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته التركيبية المفعول، ويحتل الموقع الصدر في الجملة وفقًا لوظيفته التداولية المحور[٨٣] باعتباره مكونًا دالا على ما يشكِّل المحدث عنه؛ لأنَّ المدقق يجد أن القمر قد ورد منصوبا في سياق الحديث؛ لأنَّه **مقصود إليه بالذكر** دون غيره، فالله Y قال: قدَّر القمر منازل، أي قدَّر سيره منازل؛ "لأنَّه لا معنى لتقدير نفس القمر منازل"[٨٤]، ولم يقل قدرناهما؛ لتعلموا عدد السنين والحساب، يقول الله I (**هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ**) {سورة يونس: ٥}، وهذا إنْ دلَّ فإنَّه يدلُّ على أنَّ معايير حساب عدد السنين والحساب جاءت من منازل القمر التي قدَّرها الله له ونشاهدها كل شهر في حركة القمر، وليست من الشمس، فالواو هنا للاستئناف أكثر مما هي للعطف؛ إذ الوضع الذي

يكون عليه القمر مختلف عمَّا هو في الشمس، فكلٌّ منهما آية، والاستئناف لا يمنع من تعدُّد الآيات للبرهان على قدرته I، وإنَّما قُدِّم القمر لما فيه من الاهتمام والعناية بالمشغول عنه؛ لكونه محل الاعتبار، فلمَّا كانت بروج الشمس دون منازل القمر في تحديد السنين لم تأت جملتها على طريقة الاشتغال كما كان الحال مع القمر، وعندئذٍ يكون المعنى في قراءة رفع القمر مجرد إخبار دون إرادة معنى الاهتمام والعناية، أي أنَّه مبتدأ محدَّث عنه خارج نطاق الجملة، وهو ما يطلق عليه الوظيفة التداولية الخارجية، فالمبتدأ هنا لا يعني أكثر من كونه محددا لمجال الخطاب بالنسبة لما يأتي بعده(٨٥) الذي يُمثِّل فحوى الخطاب، أمَّا قراءة نصب "القمر" فتقتضي من وجهة نظر النحو الوظيفي أن يكون المشغول عنه محورًا محدثًا عنه داخل نطاق الجملة، وإنَّما قُدِّم إلى "هذا الموقع إشعارًا بكونه محط اهتمام ومحل عناية"(٨٦)، وليس فيه ما في الجملة الأولى من الاهتمام والعناية؛ لأنَّها لا تتجاوز مجرد الإخبار عن الاسم المتقدِّم والإسناد إليه.

والقمرُ	قدرناه
مجال الخطاب	فحوى الخطاب
المبتدأ	الحمل

وإذا كانت العلامة الإعرابية هي التي تحدِّد المشغول عنه، فإن الأمر قد يختلف إذا غابت هذه العلامة، وهنا لا بدُ من تعدُّد الأوجه، نحو ما جاء في قول الله I (**إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ**) [سورة الأنعام: ٣٦]، فالواو في (**وَالْمَوْتَى**) يجوز أن تكون مستأنفة، (**وَالْمَوْتَى**) مبتدأ بمقتضى وظيفته التداولية، وجملة (**يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ**) خبره، وعلى ذلك تكون كلمة (**وَالْمَوْتَى**) دالة

على العموم من مستجيب وغير مستجيب، فيبعثهم الله ويجازيهم على أعمالهم يوم القيامة، يقول الرَّازي: "المراد أنَّه تعالى هو القادر على أن يبعث الموتى من القبور يوم القيامة ثُمَّ إليه يرجعون للجزاء، فكذلك ها هنا أنَّه تعالى هو القادر على إحياء قلوب هؤلاء الكفار بحياة الإيمان وأنت لا تقدر على ذلك".(٨٧)

ويجوز أن تكون الواو عاطفة (**وَالْمَوْتَى**) منصوبة على الاشتغال، وتكون جملة (**يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ**) مفسرة؛ ولعل هذا الوجه أولى؛ لأنَّ هذا السياق يناسبه بناء الكلام على الاشتغال؛ لما يقتضيه الأسلوب من الاهتمام والعناية ببعث الموتى فهذا أمر مقصور عليهم دون غيرهم؛ ذاك لأنَّ العرف "لا يذكر البعث إلا باعتبار وصف المبعوث بأنَّه ميت"(٨٨)، يقول العكبري في توجيه نصب (**وَالْمَوْتَى**)، "هذا الوجه أقوى؛ لأنَّه اسمٌ قد عُطِفَ على اسم عمِل فيه الفعل".(٨٩)

وقد تكون (**الْمَوْتَى**) إشارة إلى الذين لا ينتفعون بعقولهم، فتكون في مقابل (**الَّذِينَ يَسْمَعُونَ**)؛ لأنَّ معنى يسمعون، أنَّهم يفقهون ما يلقى إليهم، وهم الذين فتح الله أسماعهم للإصغاء إلى الحق، وسهَّل لهم اتباع الرُّشد، أمَّا المعرضون الذين ختم الله على سمعهم، فهم مثل الموتى لأنهم لا يستجيبون(٩٠)، وحينئذ تكون دلالة (**الْمَوْتَى**) على الكفَّار دلالة خاصة؛ لأنَّهم "بمنزلة الموتى في أنَّهم لا يقبلون ولا يصغون إلى حجة"(٩١)، فهم في عِداد الموتى الذين لا يسمعون صوتًا، ولا يعقلون دعاء، ولا يفقهون قولا؛ إذ كانوا لا يعتبرون بآيات الله(٩٢)، وعلى هذا يكون المعنى في الأول الإحياء، وهي دلالة عامة للذين استجابوا والذين لم يستجيبوا، وفي الثاني يكون المعنى هدايتهم – أي الكفار – إلى الإيمان بالله

وبرسوله، وهي دلالة خاصة، وهذا إن دلَّ فإنَّه يدلُّ على أنَّه لمَّا قصد فئة معينة نصب، وهو قول ابن الطَّراوة والسهيلي.

ويرى بعض النُّحاة أنَّه يُختار الرَّفع في الاسم المنظور فيه إلى العموم، ويُختار النصب في الاسم المنظور فيه إلى الخصوص(٩٣)، وعلى مقتضى هذا ينبغي أن تقول (**وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ**) بالنصب إذا كان الموتي دالة على معين، و(**وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ**) بالرفع إذا كان الموتى غير دالة على معيَّن، يقول الدكتور فاضل السامرائي: وفي ذلك نظر؛ لأنَّه لو كان حقُّ العام الرفع، وحق الخاص النصب؛ لكان الراجح في قوله (**وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا**) [سورة النحل: ٥]، الرفع؛ لأنَّها ليست أنعاما خاصة بل هي على عموم الأنعام(٩٤)، وليس الأمر كما ادَّعى السامرائي؛ لأنَّ الأنعام قد خُصَّت بزيادة بيان وتفصيل، فوافق ذلك إتيان جملة (**وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا**) على طريقة الاشتغال، "فيكون الكلام مفيدًا للتأكيد لقصد تقوية الحكم اهتمامًا بما في الأنعام من الفوائد؛ فيكون امتنانا على المخاطبين، وتعريضا بهم، فإنهم كفروا نعمة الله بخلقها فجعلوا من نتاجها لشركائهم وجعلوا لله نصيبا. وأي كفران أعظم من أن يتقرب بالمخلوقات إلى غير من خلقها"(٩٥)، وتأكيدا لهذا الاهتمام بالأنعام فقد بيَّنَ منافعها، فالله I خلق الأنعام "وهي الإبل والبقر والغنم لبني آدم ولم يخلقها لغيرهم، لهم فيها دِفئ إذ يصنعون الملابس والفرش والأغطية من صوف الغنم ووبر الإبل، ولهم فيها منافع كاللبن والزبدة والسمن والجبن ... ومنها يأكلون اللحوم المختلفة، فالمنعم بهذه النعم هو الواجب العبادة دون غيره من سائر مخلوقاته".(٩٦)

وقد يكون المراد من "الأنعام" الإبل خاصة كما حُكي عن الزَّجَّاج، واختاره الزمخشري[٩٧]، لقول الله (**اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَنْعَامَ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ**) [سورة غافر: ٧٩]، ولمَّا كانت الإبل أعظم الأنعام خلقًا، وأجلّها في أنفسهم أمرًا فقد خصَّها بالذكر معبِّرا عنها بالاسم الدال على عظمها وهو البُدن[٩٨] فجاءت منصوبة على الاشتغال في قول الله I (**وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ**) [سورة الحج: ٣٦]، وعلى هذا يكون نصب "الأنعام" في الآية إن كانت تدل على الإبل خاصة من باب التخصيص، وليس العموم كما ذهب إلى ذلك السامرائي، والله أعلى وأعلم.

ومن المنصوب على الاشتغال؛ لأنَّه مقصود إليه بالذكر قول الله I (**وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا**) [سورة النازعات: ٣٠]، (**وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا**) [سورة النازعات: ٣٢]، ألا ترى أنَّه I قد لفت الأنظار إلى أنَّه قد خصَّ الأرض بالبسط والمدِّ والتوسعة من أجل السُّكنى والإعمار، فلمَّا خُلِقت على هذه الصورة أخذت تميد، فخلق الله الجبال وألقاها عليها فاستقرَّت، وهذا من مظاهر القدرة الإلهية والعلم والحكمة؛ إذ إنَّه أثبت الجبال في الأرض حتى لا تضطرب بأهلها، فالكلام على الله ونعمه من دحو الأرض، وإرساء الجبال، بيد أنَّه أفرد الأرض والجبال بحديث للاهتمام بهما من بين ما ذكر، فقدمهما وأعاد عليهما الضمير، فسياق الكلام يدلُّ على مقام "الامتنان وتِعداد النِّعم على أهل الكُفر والإيمان، فمقتضاه تقديم ما هو نعمة بالنَّظر إلى المخاطبين من الفريقين ... فالمقام هنا مقام بيان القدرة فمقتضاه تقديم ما هو أدلّ".[٩٩]

خلاصة ونتائج

حاول هذا البحث أن يكشف عن أوجه الخلاف بين النُّحاة في توجيه تركيب أسلوب الاشتغال في النحو العربي متكئا على نظرية النحو الوظيفي، وقد تبيَّن من خلال ذلك:

- أنَّه ليس كل اسم يصلح للاشتغال بل لا بُدَّ من وجود علاقة بين المشغول عنه والمشغول، فقولك: «زيدًا هدمت داره» لا يكون من باب الاشتغال؛ لأنَّه لا يصح تسلُّط الفعل على الاسم المنصوب قبله.
- تتجلى مجموعة من المعاني في أسلوب الاشتغال، نحو: التوكيد، والاختصاص، ورد التوهم أو الشك، وردِّ الخطأ في التَّعيين.
- أن الاسم المنصوب على الاشتغال عند ابن الطراوة والسهيلي منصوب بالقصد إلى ذكره كما هو الحال في "سبحان" باعتباره اسما ينبئ عن العظمة والتنزيه، وكذلك "المنادى" باعتباره مجرَّدًا عن الإخبار عنه.
- ومِن ثَمَّ يُنصب – عند بعض النحويين – الاسم المتقدم على الاشتغال إذا كان دالًا على خاص، أمَّا إذا كان دالا على عام فيجب رفعه على الابتداء، وعلى مقتضى ذلك ينبغي أن تكون قراءة (**وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا**) بالنصب إذا كانت الأنعام تدل على شيء معيَّنٍ (البدن)، فإذا لم تدل على شيء معين (الإبل والبقر والغنم) كان الرَّفع أولى وأرجح تخلصا من تقدير العامل.
- تبيَّن أنَّ هناك فرقًا بين رُتبة العبارة ورُتبة المتكلم، فالأولى يُراد بها الترتيب الذي تُحدِّده علاقات النحو، وهو مخبر عنه، ومخبر به، وفعل، وفاعل، وفضلة، أمَّا المقصود برُتبة المتكلم، فالترتيب الذي تقتضيه نية المتكلم وقصده حين يُقدِّم ما حكمه التأخير، قاصدًا بذلك: التوكيد أو التخصيص أو رفع التوهم والشك.
- أنَّ المتكلم يسعى إلى تحقيق هدفين من وراء نيته أو قصده (فحوى الخطاب)، وهما إمَّا إضافة معلومة جديدة غير موجودة عند المخطاب (بؤرة الجديد) أو تصحيح إحدى معلوماته التي يشك فيها أو يتردد (بؤرة المقابلة).

- أنَّ المكونات الحاملة للمعلومات الأكثر بروزا تحتل موقعا خاصا متميِّزًا عن المواقع الأخرى، الموقع الصدر، فالمكون البؤرة «Focus» يأتي في موقعه العادي إذا كان حاملا للمعلومة الجديدة، إذا كان بؤرة جديد، أي أنَّها تُسند إلى الحد الحامل للمعلومة التي لا يتقاسم معرفتها المتكلم والمخاطب، وإذا كان المكون البؤرة حاملا للمعلومة التي يشك المخاطب فيها، إذا كان بؤرة مقابلة فإن إبرازه يتم عن طريق تصديره، نحو: زيدًا ضربت، أمَّا المكون المحور الدال على ما يُشكِّل محط الحديث داخل الجملة فيحتل الموقع الأول نحو ما جاء في: زيدًا ضربته، والقمر قدرناه، والأنعام خلقها.
- أنَّ المكون الحامل لبؤرة المقابلة يقع إجبارا في الموقع الصدر أيًّا كانت وظيفتاه الدلالية والتركيبية كما هو شأن المكون المفعول في "زيدًا ضربت".
- اتضح من خلال معايير النحو الوظيفي الفرق الدَّلالي بين وجهي الرفع والنصب للاسم المتقدِّم، فإذا كان منصوبا واشتغل الفعل بضميره، فإنَّ ذلك يعني أنَّه شغل وظيفة المحور، وقدِّم لأنَّه مقصود إليه بالذكر دون غيره، في حين أن اختيار الرفع يدل على أنَّه شغل وظيفة المبتدأ باعتبارها وظيفة تداولية خارجية وما بعدها يمثِّل فحوى الخطاب «Communicated Content».
- تُسند وظيفة المحور إلى المكون الدال على ما يُشكل المحدث عنه، ويمكن إسناد هذه الوظيفة إلى أي مكون من مكونات الجملة بيد أنَّ المكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل يستأثر غالبا بهذه الوظيفة التداولية التي يمكنها أن تأخذ من بين الحدود الحاملة للوظائف الدلالية الحد المنفِّذ في حالة بناء المحمول [المسند] للمعلوم.
- أنَّ المكونات المنتمية خارج الحمل تأخذ حالتها الإعرابية بمقتضى وظيفتها التداولية كالمبتدأ باعتباره محددا لمجال الخطاب، ويلاحظ على هذا المكون أنَّه لا يأخذ سوى الوظيفة التداولية المبتدأ وليس له إمكانية أخذ وظيفة دلالية؛ لأنَّها لا تُعتبر حدًّا من حدود البنية الحملية، وكذلك يمتنع أن تأخذ وظيفة تركيبية؛ لأنَّها لا تُعتبر فاعلا ولا مفعولا، وهذا ما جعلها تنضوي ضمن

الوظائف التداولية الخارجية، أمَّا المكونات الداخلية فإنَّها تأخذ حالتها الإعرابية بمقتضى وظيفتيها التركيبية والدلالية.

- وهذا يعني أنَّ المكون يأخذ موقعه أولا بالنظر إلى وظيفته التداولية ثم التركيبية، فإن لم يكن حاملا لأي وظيفة من الوظيفتين السابقتين، احتلَّ موقعه بالنظر إلى وظيفته الدلالية.

الهوامش

(١) صلاح عبد العزيز علي: الاشتغال والتنازع ظاهرتان لغويتان لا صناعتان نحويتان، صـ صـ ١١، ١٢

(٢) انظر على سبيل المثال، حفظي حافظ اشتيه: أسلوب الاشتغال في النحو العربي نقد وبناء، وجهاد يوسف العرجا: ظاهرة الاشتغال في العربية، وعباس علي الأوسي: أسلوب الاشتغال ودلالاته في العربية، وفاضل السامرائي: أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى

(٣) انظر ابن مضاء القرطبي: الرَّد على النُّحاة صـ ٧٩

(٤) انظر المرجع السابق، وإبراهيم مصطفى: إحياء النَّحو، وشوقي ضيف: تجديد النَّحو، ومهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، وإبراهيم السَّامرائي: النَّحو العربي نقد وبناء.

(٥) محمد إبراهيم البنا: أبو القاسم السُّهيلي ومذهبه النَّحوي صـ ٣٠٠

(6) look **Jeanette K. Gundel**: Topic, Focus, and the Grammar-Pragmatics Interface.

(٧) يَسْند أحمد المتوكل وظيفة المحور إلى المكون الدال على ما يُشكِّل المحدث عنه داخل الجمل؛ ولذا يرى أن الفاعل له الأولوية في أخذ الوظيفة التداولية المحور، وإنْ كان لا يمنع من إسنادها إلى الوظيفة التركيبية المفعول، بيد أنَّ الفاعل يستأثر حين وروده بهذه الوظيفة، ويشير إلى أنَّه قد يقع التباسٌ بين المحور والمبتدأ باعتبار أنَّ كلًّا منهما يُشكِّلُ الذات المتحدَّث عنها، إلا أنَّه يرى أنَّ الفرق بينهما يكمُن في كون المحور محدَّثا عنه داخل الحمل، أي أنَّه مكون من مكونات الحمل، يأخذ وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية في حين أنَّ المبتدأ مُحدَّث عنه خارج الحمل، وليس له إمكانية أخذ وظيفة دلالية أو تركيبية؛ ولذا فهو يعتبرهما وظيفتين تداوليتين متمايزتين، وهذا ما توضِّحه الجملتان: «زيدٌ، أبوه مسافر»، و«زيدٌ مسافر»، فـ «زيد» في الجملتين محدَّث عنه بيد أنَّ الفرق من وجهة نظر النحو الوظيفي يكمن في كون «زيد» في الجملة الأولى خارجا عن حدود البنية الحملية ولا إمكانية له في أخذ وظيفة دلالية (منفِّذ أو متقبل أو مستقبل) كما أنَّه لا إمكانية له في أخذ الوظيفة التركيبية (الفاعل أو المفعول)، وهذا ما يجعله يأخذ الوظيفة التداولية الخارجية (المبتدأ) خلافا لذلك نجد «زيدًا» في الجملة الثانية حدًّا من حدود البنية الحملية، حيث يأخذ الوظيفة الدلالية المنفِّذ، والوظيفة التركيبية الفاعل، وهذا ما يجعله يأخذ الوظيفة التداولية الداخلية المحور. أمَّا النُّحاة القدماء فلا يفصلون بين وظيفتي المبتدأ والمحور، بل هما بالنسبة إليهم وظيفة واحدة، وهو رأي يخالفه المتوكل. [انظر الوظائف التداولية في اللغة العربية صـ ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٦، وياسين بوراس: مشروح أحمد المتوكل في النحو الوظيفي صـ ١٨٧، ١٨٨]

– Christina I.T: Functional Grammar (An Introduction to Metafunctional Components of Language), page 48-49

(٨) تُسند الوظيفة الفاعل إلى الحدِّ الدَّال على الذَّات المتخِذة منظورًا رئيسيا بينما الوظيفة المفعول تُسند إلى الحد الدال على الذات المتخذة منظورا ثانويا. [انظر أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية صـ ٨٩، ٥٩٥]

– Halliday: an Introduction to Functional Grammar, page 57

(٩) انظر أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية صـ ١٢٦

(١٠) يُميِّز أحمد المتوكل بين نوعين من الإعراب؛ إذ يقول الإعراب في اللغة العربية إعرابان: إعراب بنيوي، وهو ذلك الإعراب المعروف الذي تُحدثه الأدوات والحروف، وإعراب وظيفي، وهو الذي يأخذ حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته التركيبية أو الدلالية أو التداولية، ويرى المتوكل أنَّه إذا توارد الإعرابان، فإن الغلبة تكون للإعراب الأول الذي يحجب الإعراب الثاني، والمتوكل في كل ذلك يخالف القدماء الذين يعتبرون الإعراب واحدا. [انظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي صـ ٩٧، ٩٨]

(١١) الحالة الإعرابية المجردة لا تتحقق دائما بواسطة العلامة الإعرابية لا سيما في الإعراب المقدَّر في الأسماء المقصورة [انظر أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية صـ ٤٩، واللسانيات الوظيفية المقارنة صـ ٤٢]

(١٢) انظر أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية صـ ٢٨، ٢٩، ٤٩

(١٣) جاز نصبُ "زيد" هُنَا بإضمار فعل من معنى المرور، تقديره: "جاوزت زيدًا" أو "جُزْت زيدًا"، ولا يُقدَّر مررت؛ لأنَّه لا يصل إلى الاسم بنفسه. [انظر الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٤٥٩/١]

(١٤) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل ٤٦٩/١، ٤٧٠

(١٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٣٣/٢–١٣٥

(١٦) انظر محمد محيى الدين عبد الحميد: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١٣٥/٢

(١٧) الكتاب ٨١/١

(١٨) شرح المفصل ٣٢٢/١

(١٩) الهرمي: المحرر في النحو ٧١٩/٢

(٢٠) انظر محمد محيى الدين عبد الحميد: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١٣٥/٢، ١٣٦

(٢١) انظر الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٤٤٢/١، وفاضل السامرائي: معاني النحو ١١٠/٢

(٢٢) انظر ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٩/١

(٢٣) الكتاب ٨١/١

(٢٤) أمالي ابن الشجري ٧٩/٢

(٢٥) انظر سيبويه: الكتاب ٨١/١، ٨٢، والمبرِّد: المقتضب ١٥٣/٤، وابن عقيل: شرح ابن عقيل ٤٧٠/١، ٤٧١

(٢٦) انظر الفراء: معاني القرآن ٢٥٥/٢

(٢٧) الاستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب ٣٩٨/١

(٢٨) انظر محمد إبراهيم البنا: أبو الحسين بن الطَّراوة وأثره في النحو صـ ٧٥

(٢٩) قال ابن القيم: "هذا الفصل من أعجب كلامه، ولم أعرف أحدًا من النحويين سبقه إليه". [بدائع الفوائد ٣٧/١]

(٣٠) هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد؛ لأنَّ هناك مواضع تقدَّم فيها المعمول على عامله في بعض الأبواب لنكتة خاصة به، بيد أنَّ العلماء قد اتخذوها دليلا في كثير من المواطن، وجعلوها كالشئ المسلم به الذي لا يتطرق إليه النقض. [انظر محمد محيى الدين: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢٦٠/١]

(٣١) نتائج الفكر صـ ٧١، وانظر السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١٤٧/١

(٣٢) نتائج الفكر صـ ٧٠

(٣٣) أبو الحسين بن الطَّراوة وأثره في النحو صـ ٧٥

(٣٤) نتائج الفكر صـ ٧٧

(٣٥) انظر أبا الحسين بن الطَّراوة وأثره في النحو صـ ٧٥، ٧٦

(٣٦) صـ ١٠٣

(٣٧) الرد على النحاة صـ ١٠٥

(٣٨) الخصائص ١١٠/١

(٣٩) صـ ٣٤

(٤٠) معاني النحو ١١١/٢

(٤١) المرجع السابق ١١١/٢

(٤٢) ذلك لأنَّ "زيدًا ضربته" أقوى من النَّصب في نحو: "زيدًا ضربت غلامه" والنَّصب في "زيدًا ضربت غلامه" أحسن من النصب في "زيدًا مررت به" والنصب في "زيدًا مررت به" أحسن من النصب في "زيدا مررت بغلامه". [انظر أبا حيَّان الأندلسي: ارتشاف الضرب ٢١٧١/٤، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٤٤٢/١]

(٤٣) فاضل السامرائي: معاني النحو ١١٢/٢

(٤٤) معاني النحو ١١٢/٢

(٤٥) ابن الأنباري: أسرار العربية صـ ٦٩

(٤٦) أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية صـ ٢٨

(٤٧) المرجع السابق صـ ١٣٨، ١٣٩

(٤٨) انظر أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية صـ ١٣٩ وما بعدها.

(٤٩) الإيضاح في علل النحو صـ ١٣٦، ١٣٧، وانظر فاضل السامرائي: معاني النحو ١١٤/٢

(٥٠) الإيضاح في علوم البلاغة ٢١٦/١، وانظر التفتازاني: المطول شرح تلخيص المفتاح صـ ٣٩

(٥١) "ذلك لأنَّ المقدر كالمذكور فكما أنَّ تقديم المفعول على الفعل المذكور يفيد الاختصاص فكذلك تقديمه على المقدَّر". [ابن يعقوب المغربي: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ١٤٩/٢]

(٥٢) انظر أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية صـ ٤٦٣

(٥٣) انظر مغني اللبيب ٧٠٣/٢

(٥٤) انظر كلامه في الشُّمَّني: حاشية الشمني ٢٤٩/٢

(٥٥) المرجع السابق ٢٤٩/٢

(٥٦) نقلا عن أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية صـ ٢٩

(٥٧) انظر التفتازاني: مختصر المعاني صـ ٢٦٨

(٥٨) محمدي البامياني: دروس في البلاغة، شرح مختصر المعاني للتفتازاني ٢٨٣/٢

(٥٩) ابن الأثير ٣٥/٢

(٦٠) انظر التفتازاني: مختصر المعاني صـ ٢٧٠

(٦١) يمثل الحمل في النحو الوظيفي للعالم موضوع الحديث، سواء أكان عالمَ الواقع أم عالما من العوالم الممكنة، ويتألف من **محمول وعدد معين من الحدود**، ويتضمن حمل الجملة محمولا يدلُّ على واقعة ما (عمل، حدث، حالة)، وحدودًا تدلُّ على المشاركين في هذه الواقعة، وهي

بـالنظر إلـى أهميتهـا بالنسـبة للواقعـة، إمـا حـدود موضـوعات، وإمَّـا حـدود لواحـق، فهـي «موضوعات» إذا كانت تدل على الذات المنفذة أو المتقبلة أو المستقبلة، وهي «لواحق» حين تدل على مجرد الظروف المحيطة بالواقعة، كما في المثالين التاليين:

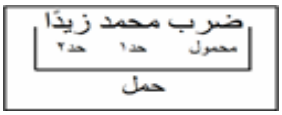

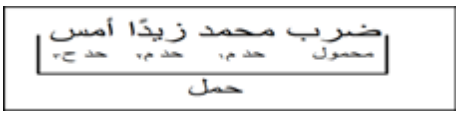

– انظر أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية صـ ٣١، ٣٢، وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية صـ ٤١٦ وما بعدها

(٦٢) هذا لا يعني أن المبتدأ لا يُشكِّل جزءا من الجملة، ولا يعني أنه مستقل عنها، لا سيما وهو الذي يُحدِّد مجال الخطاب.

(٦٣) الوظائف التداولية في اللغة العربية صـ ٦٤، وانظر أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي صـ ٩٣

(٦٤) الامتصاص: هو انتقال مكون خارجي ما (مبتدأ أو ذيل) إلى موقع داخل الجملة واكتسابه سمات مكون داخلي. [انظر محمد مليطان: نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم صـ ٥٤]

(65) See the difference between Topic and focus in Jeanette k: Topic and Focus

(٦٦) انظر أحمد المتوكل: الوظيفية بين الكلية والنمطية صـ ٢٠٥

(٦٧) المرجع السابق صـ ٢٠٨، ٢٠٩

(٦٨) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٦٥/١، ٦٦

(٦٩) انظر حفظي حافظ اشتيه: أسلوب الاشتغال في النحو العربي نقد وبناء صـ ١٧١

(٧٠) انظر أبا حيَّان الأندلسي: البحر المحيط ٢٢٦/٨، وابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب ٥٠٣/١٨

(٧١) انظر الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل ٣٣٧/٤ وما بعدها

(٧٢) الإيضاح العضدي صـ ٣١، ٣٢، وانظر العكبري: التبيان في إعراب القرآن ١٢١١/٢، والسَّمين الحلبي: الدر المصون ٢٥٥/١٠

(٧٣) الرازي: مفاتيح الغيب ٢٤٦/٢٩

(٧٤) انظر ٨٨/٢، وابن هشام: مغني اللبيب ٢٠٩/٦

(٧٥) مفاتيح الغيب ٢٤٦/٢٩

(٧٦) انظر الرازي: مفاتيح الغيب ٢٤٧/٢٩

(٧٧) انظر أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية صـ ٢٦٤

(٧٨) انظر أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي صـ ١٨٢

(٧٩) ضَبَطَ النَّحويون ذلك بأنَّه إذَا وَقَعَ الاسمُ المُشْتَغَلُ عنه بعد عاطف تَقَدَّمَتْهُ جملةٌ ذاتُ وجهين، جاز الرَّفعُ والنَّصبُ على السَّواءِ، وَفَسَّرُوا الجملة ذات الوجهين بأنَّها جملة: صَدْرُهَا اسمٌ، وَعَجُزُهَا فعلٌ، نحو: "زَيْدٌ قَامَ وعمرو أكرمته"، فيجوز رَفعُ "عمرو" مُرَاعاةً للصدر وَنَصْبُهُ مُرَاعَاةً للعَجُز. [ابن عقيل: شرح ابن عقيل ٤٦٨/١، ٤٦٩]

(٨٠) انظر السمين الحلبي: الدر المصون ٢٧٠/٩، وابن عادل: اللباب في علوم الكتاب ٢١٩/١٦

(٨١) شرح التسهيل ١٤٣/٢، وابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ٤١٧/١ وما بعدها، وانظر ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٦٨٧/٤

(٨٢) هو علاقة بين الضمير والمكون المتصدِّر للجملة، ففي المكون المبتدأ، والمكون المحور في البنيات التي تشتمل على ما أسماه العرب بالاشتغال ضمير داخل الحمل. [انظر محمد مليطان: نظرية النحو الوظيفي صـ ٩١]

(٨٣) انظر أحمد المتوكل: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي صـ ١٠٩، ١١٠

(٨٤) الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل ٥٨٥/٣

(٨٥) انظر أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية صـ ١١٥، واللسانيات الوظيفية صـ ٢٤٥

(٨٦) طه الجندي: البعد التداولي في النحو الوظيفي من منظور المعطى اللغوي التراثي صـ ٦٥

(٨٧) مفاتيح الغيب ٢١٩/١٢

(٨٨) الطاهر ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير ٢٠٨/٧

(٨٩) التبيان في إعراب القرآن ٤٩٣/١

(٩٠) انظر النحاس: إعراب القرآن ٣٦٤/١

(٩١) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٢٤١٥/٤

(٩٢) انظر الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٤٩/٣

(٩٣) انظر الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٤٤٧/١

(٩٤) انظر معاني النحو ١٢٢/٢، ١٢٣

(٩٥) ابن عاشور: التحرير والتنوير ١٠٤/١٤

(٩٦) أبو بكر جابر الجزائري: أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير ٩٩/٣

(٩٧) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٨٦/٤، والكشاف ٧٠/٤

(٩٨) انظر برهان الدين بن عمر البقاعي: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٤٩/١٣، ٥٠

(٩٩) الآلوسي: رُوح المعاني ٣٣/٣٠

المصادر والمراجع

- الآلوسي: أبو الفضل شهاب الدين (ت١٢٧٠هـ)

١- رُوح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان (د-ت).

- ابن الأثير: أبو الفتح نصر الله بن محمد بن عبد الكريم (ت٦٣٧هـ).

٢- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدَّمه وعلَّق عليه: أحمد الحوفي، وبَدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنَّشر (د-ت).

- الأزهري: خالد بن عبد الله (ت٩٠٥هـ)

٣- شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٠

- ابن الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ).

٤- أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي – دمشق ١٩٧٥م.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

- البامياني: محمدي

٦- دروس في البلاغة، شرح مختصر المعاني للتفتازاني، مؤسسة البلاغ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

- البقاعي: برهان الدين بن عمر (ت٨٨٥هـ)

٧- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي (د-ت)

- البنا: محمد إبراهيم

٨- أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع – تونس، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.

٩- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

- بوراس: ياسين

١٠-مشروع أحمد المتوكل في النحو الوظيفي، الوظائف التداولية وقواعد إسناد الوظائف والحركات الإعرابية، جامعة تيزي – وزو، الجزائر.

- التفتازاني: سعد الدين مسعود (ت٧٩٢هـ)
١١-مختصر المعاني مع حاشيته الجديدة المسماة تنقيح المباني، نشر مكتبة المدينة للطباعة والنشر والتوزيع، كراتشي - باكستان، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ.
١٢- المطول شرح تلخيص المفتاح، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عنان، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.
- الجزائري: أبو بكر جابر
١٣- أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، راسم للدعاية والإعلان، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠م.
- ابن جنِّي: أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ).
١٤- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٦م.
١٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النَّجدي، وعبد الحليم النَّجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ٢٠٠٤م.
- أبو حيَّان الأندلسي: محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ).
١٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عُثمان، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
١٧- تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
- الرَّازي: فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر (ت٦٠٤هـ).
١٨- مفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨١م.
- الرَّضي الاستراباذي: رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ).
١٩- شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية (د-ت).
- الزَّجَّاج: أبو إسحق إبراهيم بن السّري (ت٣١١هـ).
٢٠- معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، خرَّج أحاديثه: علي جمال الدِّين محمد، دار الحديث - القاهرة ٢٠٠٥م.
- الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ).
٢١- الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس (د-ت).

– الزَّمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ).
٢٢– الكشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التَّأويل، علَّق على مشكله وشرح أبياته ومعضله: الشربيني شريدة، دار الحديث ٢٠١٢م.
– السامرائي: إبراهيم
٢٣– النحو العربي نقد وبناء، دار عمار، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
– السامرائي: فاضل صالح
٢٤– معاني النحو، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الخامسة ٢٠١١م.
٢٥– أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى (د–ت)
– السَّمين الحلبي: أحمد بن يوسف (ت٧٥٦هـ).
٢٦– الدُّرُّ المصُون في عُلُوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم – دمشق (د–ت).
– السهيلي: أبو القاسم عبد الرحمن (ت٥٨١هـ)
٢٧– نتائج الفكر، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام (د–ت)
– سيبويه: أبو بشر عمرو عثمان بن قَنبر (ت١٨٠هـ).
٢٨– الكتاب: كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩١م.
– السيوطي: عبد الرحمن بن الكمال بن محمد (ت٩١١هـ).
٢٩– الأشباه والنَّظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ٢٠٠٣.
٣٠– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب ٢٠٠١م.
– ابن الشجري: هبة الله بن علي (ت٥٤٢هـ).
٣١– أمالي ابن الشَّجري، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.
– الشُّمَّني: تقي الدين أحمد (ت٨٧٢هـ)
٣٢– حاشية الشمني على مغني اللبيب، المطبعة البهية بمصر (د–ت).

- ضيف: شوقي
٣٣- تجديد النحو، دار المعارف (د-ت).
- الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)
٣٤- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التُّركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
- ابن عادل الدمشقي: أبو حفص عُمر بن علي الحنبلي (ت٨٨٠هـ).
٣٥- اللباب في علوم الكتاب، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- ابن عاشور: محمد الطَّاهر (ت١٣٩٣هـ).
٣٦- تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر ١٩٨٤م.
- عبد الحميد: محمد محيى الدين
٣٧- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، دار الطلائع (د-ت).
٣٨- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ٢٠٠١م.
- ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله (ت٧٦٩هـ).
٣٩- شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد)، تحقيق وتعليق: محمد كامل بركات، دار الفكر – دمشق ١٩٨٠م.
٤٠- شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ٢٠٠١م.
- العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ).
٤١- التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل – بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧م.
- علي: صلاح عبد العزيز
٤٢- الاشتغال والتنازع ظاهرتان لغويتان لا صناعتان نحويتان، الطبعة الأولى ١٩٩١م
- أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ).
٤٣- الإيضاح العضدي، حققه وقدَّم له: حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى ١٩٦٩م.
- الفراء: أبو زكرياء يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ).
٤٤- معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النَّجار، دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الثالثة ٢٠٠١-٢٠٠٢م.

- القزويني: جلال الدِّين محمد (ت٧٣٩هـ).
٤٥- الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح وتحقيق وفهرسة ومراجعة: محمد السَّعدي فرهود، وآخرين، دار الكتاب المصري - القاهرة، ودار الكتاب اللبناني - بيروت ٢٠٠٤م.
- ابن القيِّم الجوزيَّة: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ).
٤٦- بدائع الفوائد، تحقيق: سيد عِمران، وعامر صلاح، دار الحديث - القاهرة ٢٠٠٦م.
- القُرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت٦٧١هـ).
٤٧- الجامع لأحكام القرآن الكريم المشهور بتفسير القرطبي، دار الرَّيَّان للتراث (د-ت).
- القرطبي: ابن مضاء (ت٥٩٢هـ)
٤٨- الرَّد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف (د-ت).
- ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ).
٤٩- شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هَجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- المبرِّد: أبو العبَّاس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ).
٥٠- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٥هـ.
- المتوكل: أحمد
٥١- آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط - المملكة المغربية، سلسلة بحوث ودراسات رقم ٥، ١٩٩٣م.
٥٢- الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.
٥٣- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
٥٤- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان - الرباط، الطبعة الأولى ٢٠١٣م.
٥٥- اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الثانية ٢٠١٠م.
٥٦- اللسانيات الوظيفية المقارنة، دراسة في التنميط والتطور، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ٢٠١٢م.

٥٧- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان الرباط، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.
٥٨- الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
٥٩- الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض القضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ (د-ت).
٦٠- الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان للنشر والتوزيع – الرباط، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- المخزومي: مهدي
٦١- في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٦م.
- مصطفى: إبراهيم
٦٢- إحياء النحو، دار الآفاق العربية، طبعة ٢٠٠٣م.
- مليطان: محمد
٦٣- نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم، دار الأمان – الرباط، الطبعة الأولى ٢٠١٤م.
- ناظر الجيش: محمد بن يوسف (ت٧٧٨هـ)
٦٤- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: على محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
- النَّحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٢٨هـ).
٦٥- إعراب القرآن، تخريج وتحقيق: محمد محمد تامر، ومحمد رَضوان، ومحمد عبد المنعم، دار الحديث – القاهرة ٢٠٠٧م.
- الهرمي: عُمر بن عيسى (ت٧.٢هـ)
٦٦- المحرر في النحو، تحقيق: منصور علي عبد السميع، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- ابن هشام: أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ).
٦٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الطلائع (د-ت).
٦٨- مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

- ابن يعقوب المغربي: أبو العباس أحمد بن محمد (ت١١٦٨هـ).
٦٩- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن ثلاثة شروح لتلخيص المفتاح للخطيب القزويني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان (د-ت).
- ابن يعيش: موفق الدين بن علي (ت٦٤٣هـ).
٧٠- شرح المفصل، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية (د-ت).

الدَّورِيَّات:

- الأوسي: عباس علي
٧١- أسلوب الاشتغال ودلالاته في العربية، مجلة أبحاث ميسان، م ٩، ع ١٧، ٢٠١٢م
- اشتيه: حفظي حافظ
٧٢- أسلوب الاشتغال في النحو العربي نقد وبناء، المجلة الأردنية في اللغة العربية، م ٨، ع ١، ٢٠١٢م.
- الجندي: طه
٧٣- البعد التداولي في النحو الوظيفي من منظور المعطى اللغوي التراثي، مجلة كلية دار العلوم – جامعة القاهرة ٢٠٠٧م.
- العرجا: جهاد يوسف
٧٤- ظاهرة الاشتغال في العربية، كلية الدراسات العليا – الجامعة الأردنية ١٩٩١م

المراجع الأجنبية:

(1) **M. A. K Halliday**: an Introduction to Functional Grammar, Revised by Christian M.I.M, Third Edition 2004

(2) **Christina I.T**. Functional Grammar (An Introduction to Metafunctional Components of Language)

(3) **Jeanette K. Gundel**: Topic, Focus, and the Grammar-Pragmatics Interface, This working paper is available in University of Pennsylvania Working Papers in Linguistics, Volume 6, Issue 1, Proceedings of the 23rd Annual Penn Linguistics Colloquium, Article 14

(4) **Jeanette k Gundel and Thorstein Fretheim**: Topic and Focus.

Abstract

The phenomenon of functionality is based on the rule that each accusative must have a word that caused this; if the word causing accusation is not obvious, it will be assumed. Hence, it is a controversial issue for grammarians though none can deny its prominence in the language, especially, in the Qur'an. Grammarians disagree on the interpretation of the diacritic element it takes. The reason behind this disagreement is the logistics of diacritics which sometimes might change the meaning due to the many branches and outputs seen by some grammarians that some of the old and new grammarians called for the cancellation of this concept. To clarify this controversy, the current study relies on samples of Arabic texts to reread and reinterpret the heritage and develop its concepts from the functional grammar perspectives. It, thus, elaborates for the grammarians the controversy in meaning when the name is accusative or nominative. The paper, therefore, attempts to clarify the function of the functional name, especially, the way it elaborates meaning adopting a functional approach to reveal the functional pragmatic differences whether the internal or the external.

Key Words: Deliberative- Functional- Reflexive- Occupation- Focus.